

صاحب الجلالة يدلي بحديث لصحيفة « نيويورك تايمز »

نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية الشهيرة مراسلة من الرباط للصحافية جوديث ميللر تحت عنوان « ملك المغرب صديق الولايات المتحدة يعارض موقفا متشددا إزاء ليبيا» . وترتكز هذه المراسلة على حديث صحفي أدلى به للصحيفة جلالة الملك الحسن الثاني .

وفيما يلي نص هذا المقال :

إقترح الملك الحسن الثاني وهو أحد القادة العرب الأكثر قربا من الغرب إحداث محكمة دولية للنظر في قضايا الإرهاب ، ربما تكون تحت إشراف الأمم المتحدة وذلك لكي يتمتع المواطنان الليبيان المتهمان في قضية تفجير طائرتي ركاب غربيتين بمحاكمة عادلة «في بلد محايد» .

وقد صرح الملك الحسن الثاني أنه : « إذا حوكم المتهمان في ليبيا فإن ذلك لن يكون ذا مصداقية كما أنهما إذا حوكما من طرف محكمة أمريكية أو بريطانية فسيبدو الأمر كذلك غير ذي مصداقية ، فلنجد إذن ، حلا وسطا ، إن إحداث محكمة خاصة بالإرهاب مثل هاته يمكن أن يمثل بداية مناسبة للنظام الجديد» .

إن الملك الذي يبلغ من العمر الآن 62 سنة والذي يعتبر حاليا الزعيم العربي الوحيد الممثلة بلاده حاليا في مجلس الأمن يقيم منذ أمد طويل علاقات صداقة مع الولايات المتحدة . غير أنه أكد أنه ليس مستعدا لمساندة دعوة إدارة الرئيس جورج بوش إلى فرض عقوبات لإرغام العقيد معمر القذافي على تسليم موظفي الحكومة الليبية اللذين كانت بريطانيا والولايات المتحدة قد اتهمتهما خلال الخريف الماضي بتفجير طائرة « بنام » التي انفجرت فوق سكوتلاندا سنة 1988 وطائرة فرنسية انفجرت فوق الصحراء «في النيجر» سنة 1989 .

وقد شرح الملك الحسن الثاني في حديث صحفي أدلى به بالقصر الملكي بمراكش أنه إذا كانت للمغرب وباقي البلدان العربية الأخرى المجاورة لليبيا مشاكل في السابق مع العقيد القذافي فإنه سيكون مع ذلك من الصعوبة بمكان بالنسبة لمصر والجزائر وأي بلد آخر مجاور أن يدين ليبيا أو أن يفرض عليها عقوبات دون توفر دلائل على مشاركتها في العملية .

إن ليبيا يقول الملك : بلد جار وحليف وعضو في اتحاد المغرب العربي الذي تأسس قبل ثلاث سنوات لتطوير التعاون الاقتصادي والسياسي بين بلدان شمال افريقيا .

وأكد الملك أنه «قبل إعلان الطلاق في زواج مثل هذا ينبغي توفر الحجة على أن أحد الزوجين قد خان الآخر» . . إلا أنه صرح مع ذلك أنه إذا ما تم إحداث محكمة خاصة ، وقضت بتورط المواطنين الليبيين وأثبتت أن ليبيا قد أعطت أمرا بتفجير الطائرتين فإنني سأكون أول من يتخذ موقفا صارما تجاه ليبيا .

وبعد اتهام المواطنين الليبيين اقنعت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا أغلبية أعضاء مجلس الأمن خلال شهر يناير الأخير على الموافقة على قرار يدعو ليبيا إلى تسليم المتهمين من أجل المثول أمام محكمة

بالـولايات المتحدة أو ببريطـانيا وتستعد واشنطن وحلفـاؤها الآن للتعجيل بمصـادقة مجلس الأمن على عقوبات اقتصادية ضد حكومة العقيد القذافي بما في ذلك فرض مقاطعة جوية على ليبيا .

ويلح العقيـد القـذافي على أن يحاكم المتهمان في بـلاده بينما تصر واشنطن ولنـدن على أن تتم المحاكمة بالولايات المتحدة أو بريطانيا .

أما محكمة العدل الدولية التي قد تدعى لمحاكمة الليبيين حسب بعض الدبلوماسيين فهي ليست مؤهلة للنظر في مثل هذه القضايا الجنائية .

وقد بدا الملك الحسن الثـاني حازما في معارضتـه لكل تغيير في مخطط سلام الأمم المتحدة الهادف إلى وضع حد لنزاع دام 17 سنة حول السيادة على الصحراء الغربية التي تطالب جبهة البوليساريو التي تساندها الجزائر باستقلالها فيما يطالب المغرب بها .

إن مصير هذه المنطقة الـذي هو قضية حيوية بالنسبـة للملك الحسن الثاني من المقرر أن يحدد في بـداية السنـة الجاريـة من خلال استفتـاء ينظم تحت إشراف الأمم المتحـدة . غير أن رسميين في الأمم المتحدة وتقـريرا حديثـا للجنة الشؤون الخارجيـة بمجلس الشيوخ الأمريكي استنتجـا أن الاستفتاء لن يجري على الأرجح قبل شهـر أكتـوبـر نظرا للتغير الحاصل في تطبيـق مخطط السلام الـذي يعـد عنصرا أساسيا في إجراء استفتاء سليم .

وقد صرح الملك الحسن الثـاني أن مثل هذا الأجل غير مقبـول وواضح أنه يأمل في أن تحترم الأمم المتحدة الجدول الزمني والإجراءات التي وضعها وصادق عليها مجلس الأمن في نهاية 1991 . وقال إنه إذا لم تنظم الأمم المتحدة الاستفتاء في مايو أو يونيـو فسينظم الانتخابات البرلمانية الوطنية في الخريف في مجموع مناطق المغرب ومن ضمنها الصحراء المغربية .

كما صرح دبلومـاسيون عـرب على إطلاع جيـد بملف هذا النـزاع أن مثل هذه المبـادرة يمكن أن تعرض للخطر وقف اطلاق النار الهش بين المغرب والبوليساريو.

ويعد الأمين العام الجديـد للأمم المتحدة السيد بطرس غـالي حاليا تقريرا حول الصحـراء الغربية يمكن أن يتضمن ليس فقط جـدولا زمنيا جـديـدا للإستفتـاء ولكن أيضـا صيغة أخـرى حول مسألـة الأشخاص الذين يحق لهم التصـويت كفيلة بأن تكون مقبولـة أكثر من قبل البوليساريـو الذي عارض الصيغة المصادق عليها خلال السنة الماضية من قبل مجلس الأمن .

وأكد الملك الحسن الثاني أنـه لم يطلب تقديم تقرير جـديد . وأن هذا التقريـر لن يلزمه وإذا فتح الأمين العـام من جديـد ملف قضيـة الصحراء الغـربيـة فإن جميع قـرارات مجلس الأمن ومنها المتعلقـة بالعراق ستصبح معرضة للمراجعة .

شوال 1412 ـ مارس 1992